المدنية سرابها ويقينها

بقلم شريف الراس

الف الباحثون الغربيون ان يصموا بالوحشية كل الشعوب ذات المستوى المتأخر نسبيا . ونحن الان ، في هذه الفترة الحاسمة من معركة تقرير مصير امتنا العربية مرغمون على تصحيح هذا الخطأ ،اذ أننا مرغمون عموما على اعادة النظر في كل القيم التي ورثناها عن اجدادنا والتي تلقيناها من النوافذ الحضارية المختلفة . اننا ،بقفزتنا البطولية من رصيف التاريخ الى قلب المظاهرة ، اصبحنا مسؤولين بعد ان كنا هامشيين . والمسؤولية تقتضي الفهم الواعي . وربما كانت «المدنية » هي اولى المقولات الانسانية التي يجب علينا فهمها واتخاذ موقف عقائدي واضح منها. فهل تقوم المدنية على النفعية كما زين لنا فلاسفة الاستعمار ذلك ؟ ام هي قائمة على ركائز نظام لاهوتي فيبي استسلامي ؟ ام انها من الامور الرومنطيقية التي تذهلنا روعة احاديث هيجل ونيتشه وبرغسون عنها ؟؟ لقد نفينا هذه المواقف الثلاثة ـ في العدد الماضي من الاداب ـ اذ اظهرنا دورها الخداعي في تبرير وحشية الاستعمار الاجنبي او سيطرة الطبقات المستغلة الداخلية ، تلك كانت « سراب » المدنية ... وآن لنا ان نتحدث عن « اليقين » (1)

من اين يبدأ اليقين ؟ يبدأ اليقين من محاولة فهم «الموضوع» فهما عقليا واعيا ... اذن فهل ادرك علماء الاجتماع « الحياديون علميا » كنه المدنية ؟ لقد قال علماء الاجتماع : « في كل مجتمع بلغ درجة ما من المدنية نشاهد فئتين من الوظائف هما الوظائف الفكرية والوظائف التقنية ـ اي التكنيكية الفنية العملية ـ يضاف الى ذلك وظائف التنسيق والتوجيه والسياسة والدين .. فالمدنية ، بالاعتبار السكوني ، هي حال نمو واتساق هذه الوظائف . اما بالاعتبار الحركي ، فالمدنية حركة تطور وتقدم ونمو كنمو جميع فئات الوظائف الاجتماعية الكبرى على نحو متلازم ، بالرغم من تفاوت هذا النمو بالقدر وبالانتظام » .. هذا كلام علمي .

ولكننا نقول لعلماء الاجتماع ان المدنية قيمة . فاذا تجاوزنا المعلومات المفيدة التي زودنا بها علم الاجتماع ، ووصلنا الى مستوى القيم ، فعلينا ان لا نتهالك عند اقدام اول قيمة نصادفها ونتشبث بها فنؤكد بأن «المدنية ثقافة » مثلا . وانما علينا ان نتابع البحث ونسلط كل الانوار ، وآنذاك نجد ان ثلاثة اقطاب من «اقطاب القيمة» تحيط بمفهوم المدنية . « ان فكرة المدنية مفهوم معقد يغتذي في آن واحد بفكرة الطبيعة ، وفكرة الثقافة ، وفكرة الاخلاق ... ويجب علينا ان نتصور العلاقات بين الطبيعة والثقافة والاخلاق، في بناء فكرة المدنية ، على نحو تتجلى فيه هذه المدنية واقعا في الطبيعة ، وحقيقة في الثقافة وقيمة عملية في الاخلاق » وآنذاك لن يخدعنا سراب .

ما هو قطب الاخلاق الذي يؤثر في بناء المدنية ؟ « انه ينبوع حب الانسان لقرينه حبا يؤلف المحرك الدافع الى ابداع اتحاد روحي يؤدي به الى تواصل الضمائر التي تغدو شفافة بعضها ازاء بعض ، فتنظمها ارادة مشتركة تتوخى زيادة الاغتناء والنوايا الصالحة . انها امور كثيرة يلخصها كلم قليل . ولكن لا بد من طرح هذا الينبوع الذي ينبثق عنه الاجتماع الانساني والحفاظ عليه اذا شئنا الا نفلت من يدنا كل ما يمنح الانسانية معناها وقيمتها » .

ولكن ماذا نقصد بالحب ؟ هل هو الحب الشاعري الحالم؟ ام هو الانصهار الصوفي بين الانا والانت ؟ ام انه ذلك التعاطف الذي تحدث عنه « ماكس شيلر » ؟ انه لا هذا ولا ذاك . بل هو حب واع بالفكر وبالروح جدير بأن ينهض بالطبيعة ويحورها مستعينا بالثقافة . اذ ان الاخلاق لا تتسرب الى كيان الطبيعة عند الانسان الا بتوسط الثقافة اي الذكاء . ان الكلمة وحدها تنقلب لحما . ولا بد للحب اذا اراد الاستغناء عن الذكاء من ان يؤول به الامر دائما الى ان يفسد داخل الطبيعة عوضا عن النهوض بها ورفعها اليه . ان الحب ، ما لم يكن ارادة فهم ، لا يستطيع القيام بما يراد له من ان يكون خميرة اخلاقية في الاجتماع الانساني .

وارادة الفهم هي عمل ذهني تجعل صاحبها قادرا على ان يتبنى وجهة نظر الاخر من غير ان يهمل وجهة نظره

---

(1) ان بحثينا عن المدنية هما تلخيص للكتاب الرائع :«المدنية ،سرابها ويقينها » الذي وضعه جورج باستيد عميد كلية الاداب في تولوز ،وترجمه الى العربية الاستاذ الدكتور عادل العوا رئيس قسم الفلسفة بالجامعة السورية

الخاصة . « وعلى هذا فان الاخلاقية الاجتماعية تتجلى بالسلوك التعاقدي . وعندما تختفي النية الصالحة المتفهمة لا يرتد الانسان الى الطبيعة ، بل يحل محل نيته نية شريرة خبيثة قوامها اساءة التصرف بنية الاخرين الحسنة . وعلى هذا فان النية الفاسدة نوعيا انسانية شأنها شأن الاخلاق ، وهي تفسح المجال لظهور انماط من السلوك الانساني لا تشبه البتة سلوك الحيوان ، استغلال الانسان للانسان ، الرق ، الظلم ، الاستعمار ، الحرب ، كل ذلك يغتذي بالنية السيئة في العقود » .

اذن فمن ارادة الفهم النابعة من نية حسنة يتفتح العمل الانساني المنطوي على قيمة تمدين . وما فاعلية التمدين الا هذا التوجيه الذي يجعل الفاعلية البشرية تنحى في منحى زيادة تفهم الانسان نفسه ، اي تطلع الشخص الى ذاته على نحو تأملي شفاف مهتديا بنور ينبغي اقتطاعه بالثقافة من ميدان الطبيعة ، وذلك بتعاون كل فرد من المجموع تعاونا حرا. ان الشخص لا يتكون بالانطواء على ذاته بل بفاعلية متفهمة ، اي بطرح حقيقة موضوعية خلقها تبادل الاستشارة بين ضمائر متأهبة لان يتفتح بعضها امام بعض وان ينفذ بعضها الى باطن بعض .

وهكذا يصبح بامكاننا أن نقول عن المدنية : « انها توجيه الفعالية البشرية على نحو تحدث به الثقافة تغييرا يسبغ على الطبيعة او على الواقع المعطى قيمة اشارة او أداة لاتصال الضمائر » وان هذا التعريف يسمح لنا أن نتنفس بحرية خارج نطاق « الثقافة » الغربية ، ويسمح لنا بالتالي ان نحاكم الذين اتهموا بالوحشية ــ ضد المدنية ــ كل شعب لم يتبن الثقافة الغربية بحذافيرها .

فمن جهة اولى لا يوجد مجتمع من غير ثقافة . اذ لا بد من توفر منظومة من الآلات والاشارات والادوات في كل مجتمع انساني مهما كان اوليا حتى يوجد . وينجم عن ذلك ان غير المثقفين لا يوجدون الا بالمعنى النسبي ولهذا يتضح لنا فورا ان اعتبار الفوارق الثقافية لا يصح ان يستخدم لتمييز المتوحش عن المتمدين بل لتفريق مستويات المدنية بعضها عن بعض . ومن جهة اخرى نلاحظ امكان قيام وحشية علمية ثقافية ، وحشية منطقية، وحشية تقنية ، ولسنا بحاجة للالحاح على ذلك كي يقتنع الناس حولنا ممن لا يزال بصرهم سليما . « اننا نسمي وحشية هذا الوجه من الفعالية الانسانية التي يفرض بها الانسان على الواقع المعطى تغيرا من شأنه استخدام الثقافة مهما كان مستواها في منحى نفي اتصال الضمائر وحذفها ... ان ادق انواع الكلام كالرياضيات ، واعمق انواع الكلام كالموسيقى ، واكمل اداة كأداة الاذاعة ، واعظم تأثير مثل تفجير الذرة ، كل ذلك يغدو مدنية بقدر ما يزيد اتصال الضمائر ، او يغدو وحشية بقدر ما ينفي هذا الاتصال . ان وسائل الثقافة لا تنطوي بذاتها على اية كفالة تضمن انها وسائل مدنية » لانها لا تنطوي على اية كفالة تضمن توفر نية اخلاقية طيبة .

اذن فاذا خلصنا من تهمة الوحشية الشعوب التي لم تتبن ثقافتنا بالذات ، اصبح من الممكن القول بوجود عدة مدنيات، هنا وهناك ، البارحة واليوم وغدا ، وهذا يعني ان الجهد الانساني الرامي الى فهم « الانسان » يستخدم مادية الوسائل الثقافية المختلفة بحسب الامكنة والازمنة ، وينجم عن ذلك اختلاف اشكال النتائج الحاصلة بحسب اختلاف الزمان والمكان . بيد أن معنى هذا الجهد ، ووظيفة هذه الوسائل ، وحصيلة هذه النتائج ، ينبغي ان يتوخى فهم « الانسان » بالانسان ، اي الاتصال الكبير بين الضمائر. وعلى هذا فان « التقدم » لا يمثل في تفجر قوى ارضية او كونية ... بل هو تغيير الانسان شروط وجوده المكانية ــ الزمانية على نحو يمكن الضمير من أن يزيد في وقت واحد غناه ووحدته ، وضوحه وعمقه .. ان التقدم هو كسب المدنية » .

وما هو دور الحرية في هذا التقدم او في فاعلية التمدين او في ارادة الفهم الاساسية ؟ ان الحرية وظيفة تمدين .لان العمل الانساني يتم بالحرية ، وفي الحرية ، وللحرية . ان العمل الانساني يتم« بالحرية » اي انه ينبثق دائما من حرية اختيار واعية ، وانه يتم « في الحرية » اي انه يولد وينساب في هذه الفواصل الماثلة في الكون ، حيث لا شيء معطى ، وحيث يوجد عدم ينبغي ان يملأه فعل جائز لما يستقر بعد ، والعمل الانساني يتم « للحرية » اي من اجل الاستقلال الذاتي ضمن مواءمة تريد ان تكون دائما اكمل فأكمل بين المعرفة والارادة . والحرية هذه نشاهدها تقوم بدورها كوظيفة تمدين حين تتجلى في فاعلية ضمائر الرجال الاحرار ، او حين تتجلى في ثورات ــ الشعوب النزاعة الى الحرية والاستقلال الذاتي . والامم ، كالاشخاص ، تعظم حريتها بقدر ما تعرف كيف تجعل من ثقافتها قانون تحررها .

وجعل الثقافة قانونا للتحرر يوثقها برباط اخلاقي متين ويجعلها في منأى عن الايدي الوسخة . اذ اننا نعلم لسوء الحظ ان الثقافة قد تمكن لظهور الاخلاق : جميع اشكال الاستعباد الهمجي الذي يزداد أرهاقا كلما كانت الثقافة المستخدمة اكثر تقدما . ان الايدي الوسخة استطاعت ان تجعل الثقافة وسيلة للانحراف الانساني . وفي وسع الامم ، كما في وسع الافراد ، اعتناق سلوك قائم على الهوى المضطرم بقدر ما تتجاوب فيه البواعث الانفعالية على هيئة صدى آخذ بالتضخم الى ما لا نهاية . وتمسي الامم حينئذ « فريسة تنتابها جميع انواع الهذيان ، هذيان العظمة او هذيان الاضطهاد . وتصبح العلاقات الدولية لا تخضع الا لقانون واحد هو قانون تناوب القوى التي تشيع الذعر والصلف وما يقابلها من تناوب العبودية والسيطرة » .

وقد اصابت المذاهب الاشتراكية في تشخيصها لهذا الانحراف المَرَضي ، عندما كشفت امام مذهب السياسة الاقتصادية الحرة جميع مساوىء الاهواء الاقتصادية التي تعمل فيما وراء جدار الحياة الخاصة . وكذلك اصابت المذاهب الاشتراكية في تشخيصها للاباحية المحتومة التي يدين بها النظام الحر « حيث لا تكون الحرية فيه الا فوضى » . ان من حق الاشتراكيين المطالبة بتغيير البنيات الاقتصادية « الحرة » تغييرا جذريا ، والمطالبة بضرورة تمتع الدولة بوظائف اقتصادية واسعة ، وذلك منعا لاستغلال الثقافة في طريق منحرف تبريري . ان اي بناء اقتصادي لا يستطيع ان يحمل في ذاته سبب وجوده ، اي قيمته . . « ليس من شأن الانسان الحر ان يعمل ليعمل ، بل ذلك شأن الاستعباد القميء ، شأن الشح الذي يطلب الثروة للثروة ، وان من شأن الضمير الهمجي وحده ان يتحرى الوصول الى السلطة من اجل سحق القريب على احسن وجه . الا ان هذه هي حال الامم ايضا : انها بحركة واحدة تفقد اتزانها فتفقد حريتها الحقيقية اي استقلالها الذاتي» .

لا توجد امم حرة ، كما لا يوجد اشخاص احرار ،الا بقدر الاشتراك في ممارسة جهد الاستقلال الذاتي الحقيقي «اي بقدر انحراف قيم الثقافة عن وظيفتها كوسيط بين الطبيعة والاخلاق . ينبغي ان تكون دورة الثقافة تامة : ان يتعلم الانسان ليعمل ، وان يعمل ليتثقف ، وان يتثقف لتكون له قيمة ، اي ليعرف ما هو يريد ، ليريد وهو يعرف ، اي اخيرا ليكون حرا ، لا حرية اتباع الهوى ، بل حرية بناء ذاته بوعي يزداد وضوحا ويزداد عمقا بعلاقاته مع العالم ومع الناس. هكذا ينبغي ان يكون اتجاه كل سياسة تمدينية حين تعمل على بناء العلاقات القومية والدولية بالقانون » .

وينتج عن ذلك ان الامم ، وهي التجمعات التي تحمل المدنية ، تؤلف اشكالا جد رقيقة لما يشتد ساعدها كالمدنية عينها « لانها تنزعج في حمى مأساة الحياة السياسية الراهنة الى ان تنفي ذاتها بحسب احدى حركتين متعاكستين : الاولى حركة انحلال ، والاخرى حركة ازدهار. ذلك ان القوى التجريبية الخاضعة للاهواء حين تترك لشأنها انما تولد في الواقع حركة لامعينة من الانحلال الذي لا يحده حد الا في قانون الطبيعة اي في شرعة الغاب . والواقع ان حركة الانحلال هذه تنشأ من ان افرادا ، او احلافا قائمة على الهوى ، داخل الامم او خارجها ، تسرف في استغلال نتاج الثقافة من اجل نصرة ارادة القوة لدى اولئك الافراد او تلك الاحلاف . يعطف القانون وكل ما يغذيه من علم وفن وفلسفة ودين في منحى ارضاء الاهواء التجريبية وهذه الاهواء بطبعها ذاته لا يمكن ان تطابق الارادة التمدينية في الامة . . . ان غفلة اولاء من الناس ، وهؤلاء الآخرين ، ونوم القانون ورضوخه السلبي الى نوع من البقاء ، كل ذلك يمثل اقوى عوامل الانحلال القومي ،ويمثل من ثم اضمحلال الجهد التمديني الدولي لسيطرة ذوي الاهواء على الغافلين» .

اما حركة الازدهار ، على العكس ، فانها تنجم عن استقامة توجيه القانون الى اهداف انسانية كلية ، وتسعى لان تخلق لدى كل فرد وعيا اوضح ونورا ازهى وتعاونا ثقافيا اشد.

ولكن هل تنفصل هاتان الحركتان عن بعضهما ؟ كلا بل « ان جدل الانحلال وجدل الازدهار ، لا ينفصل احدهما عن الاخر الا بالتحليل . اما في الواقع فانهما يمتزجان دائما امتزاج الماء بالراح . ويعمل كلاهما باتجاه يعاكس الاخر . وان محصلة هذين الجدلين المتقابلين هي التي تؤلف في كل لحظة مستوى المدنية من الناحية الاخلاقية ، وان ثنائية توجيه هذين الجدلين تؤدي أخيرا الى شكلين من سلوك الانسان خلالهما يقرر مصيرنا : فجدل الانحلال يجر دائما الى السلوك الحربي المصحوب بتقهقر قيم المدنية تقهقرا مريعا ، وجدل الازدهار يتدفق على العكس ، بنسغ الفكر الخصيب في الدفقات التمدينية الكبرى ويتجلى في ثمار انتصاراته السلمية الفنية كل الغنى بالطعم الانساني » . وان السلوك الحربي يفضح الانحلال لان الحرب محنة لا برهان : انها محنة اليمة تمتحن بها الاخلاق ، وليست بالبرهان على قيمة هذه القوة من الناحية الاخلاقية . وبهذا المعنى يقول جوريس : « لتحل اللعنة على الانسانية ان وجب على الانسانية ان تقتل الى الابد لتبرهن على شجاعة الانسان » .

واذا كانت الحرب محنة فان المادية التاريخية لا تخطىء عندما تعتبر الحياة الاقتصادية أهم العوامل في السلوك الحربي . وكذلك فان الذين يعتبرون ان الاهواء اصل الحروب لم يخطئوا ايضا . « والحق ان النظريتين تتم احداهما الاخرى لانه لا توجد اية مادة محضة كما لا توجد أية عقائدية محضة في حقل الاهواء » .

وبذلك فان المعتدي مجرد من كل صفات المدنية اذ انه مجرد من القيم الانسانية . ان المعتدي حين يخدع نفسه ويذكر ايمانه بالقيم الروحية « فان هوى العدوان يفسد هذه القيم لان هوى كهذا الهوى انما هو ايمان بكون زائف . واذا زعم هذا الهوى انه من الله ، فالله الذي يشار اليه ليس سوى « كائن » يتعقله ضمير فاسد ، انه عكس « الكائن » اي ان اسمه الحقيقي « العدم » .

ولكن أليس ثمة من طريق للخلاص ؟؟ ان باستيد ، بعد ان فضح المستعمرين الغربيين الذين رموا بالمدنية في أحلك أزماتها ، لم يختم كتابه دون ان يعتقد بأن هناك طريقا للخلاص ، وهذا الطريق هو عبارة عن « ميثاق اخلاقي للمدنية » مؤلف من عشرين مادة .

المادة الاولى : ينبغي أن ندعو« مدنية »ظهور جهد عالمي يتوخى تحقيق مصير الانسان .

المادة الثانية : ان مصير الانسان لا يمثل في ان يرضى بل في ان يتكامل .

المادة الثالثة : لم يُعط الانسان اية حال من احوال الكمال، ولذا فان من المحال ذكر نظام مطلق يمكن تعيينه من اجل تحديد هذه الحال . ولكن حضور فكرة « الكامل » في ذات الانسان يجعل من واجبه ان يتحرك في منحى تكامله .

المادة الرابعة : الحياة حركة فعلا ، ولكنها لا تنتظم من تلقاء ذاتها في قيمة « الكمال » . فلا بد اذن من توفر فعل الارادة الانسانية حتى تخصص الحياة « للقيمة » .

المادة الخامسة : ان « التاريخ » فعلا حركة محصول الارادات الانسانية . ولكن الارادات الانسانية لا تتجه اتجاها تاما ولا كليا في منحى التقارب شطر « القيمة » . ولذا وجب قيام حركة هدي الارادات والا بقيت هذه الارادات بدونها عائمة وظل « التاريخ » الذي يعرب عنها يضم كل شيء من الاسوأ الى الافضل في مزيج مضطرب لا يمكن تنقيته .

المادة السادسة : ان الدستور الاساسي « للعلم » يوكل اليه تفسير الحوادث بالقوانين الوضعية التي تسيطر عليها ولكنه يفرض على العلم عدم صلاحيته لتحديد المنحى النهائي لتكامل الانسان . ولذلك يمتنع قيام علم وضعي «بالمدنية». وكل معرفة تدعي ذلك خطأ ، وهي تفقد اما في غبار الحوادث واما في تراكيب طائشة انحرفت انحرافا غير مشروع عن عملها التفسيري الى عمل معياري .

المادة السابعة : ان التفكير الفلسفي هو الطريقة الوحيدة التي توصل الى وعي الشرط الانساني وعيا دقيقا وذلك بتحديد وضع الانسان في دنيا القيم تحديدا دقيقا .

المادة الثامنة : ينبغي للتفكير المنهجي أن يساعدنا على احتياز وعي دقيق بمضمون المفاهيم الرئيسية الثلاثة، مفاهيم الطبيعة والثقافة والاخلاق ، وبالعلاقات القائمة بينها ، مما يضفي على المدنية دلالة معيارية .

المادة التاسعة : تتكون فاعلية التمدين بالدرجة الاولى من انتظام الطبيعة في الاخلاق بتوسط الثقافة ، خلال جميع احوال التنوع التجريبي ، وان عكس فاعلية التمدين يسبب الوحشية .

المادة العاشرة : ان امام المدنية طريقا ممتازة هي طريق زيادة التفاهم بين الناس اي طريقة تقدم الضمير .

المادة الحادية عشرة : ان ارتقاء الضمير يطابق تقدم الحرية .

المادة الثانية عشرة : ان المجتمع الانساني لا يبرهن على تمدنه الا بقدر ما يهدف الى ازدهار الاستقلال الذاتي .

المادة الثالثة عشرة : ان للعلم وظيفة قويمة تمثل في زيادة وضوح الضمير عن طريق معرفة موضوعية قوامها النية السليمة ، وبهذا المعنى فحسب ، يتمتع العلم بوظيفة تمدينية رئيسية .

المادة الرابعة عشرة : ان للفن وظيفة قويمة تمثل في زيادة عمق الضمير حين يحرص على أن تتصف العواطف الانسانية بصفة القيمة الكلية . فبهذا المعنى وحده ،يؤدي الفن وظيفة تمدينية رئيسية .

المادة الخامسة عشرة : للفكر حياة تتجلى وظيفتها الخالدة في زيادة وحدة الضمير بهدي الارادات الانسانية الى سبيل « القيمة » المتعالية ابدا ، مع ما يتصل بهذا الهدي من نتائج أخصها بالذكر النظر الى الحرب من زاوية الباطن والاضطلاع بمسؤولية الشر ، واشادة النية السليمة المجردة .

المادة السادسة عشرة : ان وظيفة العمل هي تحقيق قدرة الانسان في العالم . وهذه الوظيفة تجعل الانسان في الواقع حقلا ممتازا لارادة القوة فيستغل الانسان الانسان داخل انخلاع عام غير ان العمل ليس سبب هذا الانخلاع المنبثق عن انحراف الارادات ، وانما مناسبة وحسب . ولذا يمكن تحويل العمل بهدي هذه الارادات الى سبيل قيمة وحدة الضمير .

المادة السابعة عشرة : ان الطريق الطويل الشاق ، طريق « الحق » والعدالة ، هو السبيل الذي يمكن ويجب ان يسلكه الجهد الانساني للخلاص من النتائج اللاانسانية الصادرة عن ضرورة البحث عن سلطان الانسان في العالم ، اي لمنح العمل قيمته كمحرر مشترك .

المادة الثامنة عشرة : ان اسم « الجمهورية » يليق بالامة بقدر تنميتها العدالة بالقانون ، اي بقدر تنميتها الحرية . والحرية هي وحدها الشيء الذي يمكن ان يكون عاما مشتركا . اي ان امتلاك عدد من الناس له لا ينقص منه ولا يحط من شانه وانما يزداد من جراء تنافس الجميع فيه .

المادة التاسعة عشرة : ان الانسان ليس بانسان الا بين الناس . وكذا الامة ليست بأمة الا بين امم تتعاون في اطار ميثاق دولي مشترك .

المادة العشرون : لا يرين على « الانسان » اي مصير محتوم . وانما يلقى الانسان امامه تناوبا وحيدا :فاما وحدة الضمير وهي فرح وسلام ، واما تمزق الضمير وهو حزن وحرب . وبعبارة اخرى ، ان عملا واحدا يطلب اخلاقيا من الانسان : الجهد ضد الاختلاف وفي سبيل الوحدة . ذاك هو وحده طريق الحياة . اما سائر ما بقي فليس سوى هوى مميت .

شريف الراس

مجموعات « الاداب »

لدى الادارة عدد محدود من مجموعات السنوات الخمس الاولى من الآداب تباع كما يلي :

	غير مجلدة	مجلدة
مجموعة السنة الاولى	٩٥ ل.ل	١٠٠ ل.ل
« « الثانية	٢٥ «	٣٠ «
« « الثالثة	٢٥ «	٣٠ «
« « الرابعة	٢٥ «	٣٠ «
« « الخامسة	٢٥ «	٣٠ «